حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

العدد ٦٨

السنة الخامسة - العدد الثامن والستون - شوال - ١٤٣٢هـ - سبتمبر ٢٠١١م الرياض - المملكة العربية السعودية

ص ٢ رئيس الجمعية يطالب بتقنين أحكام بدائل عقوبة السجن.

ص ٣ فرع الجمعية بجدة ينظم لقاء تعاونياً بين أعضائه ومحامين.

ص ٦ طالبة ماجستير تُعد رسالة عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وآلية عملها.

ص ٧ وزارة الصحة تصدر الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين.

بيان من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يرحب

بالموافقة السامية على إشراك المرأة في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية

رحبت الجمعية بالقرارات الملكية التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – يوم الأحد ١٤٣٢/١٠/٢٧هـ الموافق ٢٠١١/٩/٢٥م ، خلال كلمته التي ألقاها أمام مجلس الشورى بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى، والتي تضمنت منح المرأة حق «المشاركة في مجلس الشورى عضواً اعتباراً من الدورة السادسة و التصويت والترشح في الانتخابات البلدية بدءاً من دورتها الثالثة».

تتمة ص٤-٥

الدكتور القحطاني يتحدث عن وجود بعض المعتقلين السعوديين في سوريا

د. مفلح القحطاني

طالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني السلطات السورية بمحاكمة الرعايا السعوديين القابعين في السجون السورية أو الإفراج عنهم وإخطار السفارة السعودية بأماكن تواجدهم ، مؤكداً أنه يصل للجمعية شكاوى من ذوي المعتقلين حيث قال «تصلنا اتصالات من أسر سعودية تفيد بأن أبنائهم توجهوا إلى سوريا ولا يعلمون عن مصيرهم ولم يبلغوا بخروجهم من الأراضي السورية ، و وصول بعض الأنباء عن اعتقالهم دون معرفة أي سجون يقبعون فيها حتى أنَّ السفارة السعودية تجد صعوبة في تحديد أماكنهم لتعدد الجهات التابعة لها السجون السورية» وأضاف لافتاً إلى عدم معرفة الجمعية للعدد الحقيقي للمعتقلين وأماكن سجنهم بقوله « الأقوال التي لدينا متضاربة بين من يقول أنهم بالعشرات ومن يقول أنهم أقل من ذلك» وعلق على أسباب اعتقال السعوديين في سوريا بقوله « للأسف بعض أسباب سجن السعوديين والخليجيين يعود لأسباب غير واضحة» ، وأكد القحطاني على الجهود المبذولة من الجمعية من أجل جمع البيانات كافة التي وردتها عن أسماء المختفين والمعتقلين السعوديين في سوريا وإعداد قوائم بها ورفعها إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي لمخاطبة الجهات ذات العلاقة، وقد لفت إلى أن أحد السعوديين الذي تم الإفراج عنه مؤخراً في سوريا أكد للجمعية عن وجود سعوديين في المكان الذي كان معتقلاً به ، وتحديداً فيما يسمى بـ (فرع فلسطين) التابع للمخابرات السورية .

بهدف زيادة الوعي الحقوقي لدى المجتمع

الجمعية تكثف محاضراتها وندواتها في جميع فروعها

أكد عضو الجمعية والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية الأستاذ خالد الفاخري على أنَّ الجمعية تعمل على تكثيف محاضراتها وندواتها التثقيفية والتوعوية في جميع فروعها ومكاتبها من أجل نشر الثقافة الحقوقية، مشيراً إلى أنَّ الجمعية تهدف من ذلك إلى زيادة الوعي لدى المجتمع بالواجبات والحقوق التي له وعليه، وأضاف «سنسلط الضوء على بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وسنقوم بإيضاحها بشكل تفصيلي للمواطنين» ، كما بين الفاخري أنَّ كثرة القضايا والشكاوى التي وردت للجمعية كشفت عن وجود نسبة من نقص الوعي الحقوقي لدى المواطنين ، وعن المناطق التي يكثر فيها استقبال الشكاوى والقضايا قال «لم ترتكز قضايانا على منطقة معينة ، ولكن هناك بعض القرى والأرياف ممن لا يطلعون على وسائل الإعلام المختلفة ، يكون إلمامهم بالثقافة الحقوقية أقل من غيرهم ، وبالتالي هم يحتاجون إلى اطلاع أكثر على الأنظمة والتعليمات التي تكفل لهم حقوقهم».

رئيس الجمعية يطالب بتقنين أحكام بدائل عقوبة السجن

د. مفلح القحطاني

طالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بضرورة تقنين أحكام بدائل عقوبة السجن ، لكي لا تُترك للاجتهادات الفردية من قبل بعض القضاة ، مشدداً على أهمية دراسة العوائق التي قد تنشأ حين يتم تطبيق تلك العقوبات ، ومؤكداً أنَّ تفعيل تلك الخطوة من شأنه الإصلاح خاصة في بعض الجرائم البسيطة ، مشيراً إلى ضرورة سرعة البت في القضايا نظراً لوجود مسجونين غير محدودي المدة نتيجة قضايا عالقة أو عدم قدرة المسجون استيفاء الحق الخاص.
من جانبه اعتبر المشرف العام على فرع الجمعية بجدة الدكتور حسين الشريف أنَّ التوجه لتفعيل العقوبات البديلة هو أحد الحلول الناجحة لمشكلة تكدس السجناء، مطالباً في الوقت ذاته ضرورة وجود محاكم قريبة من السجن أو داخله لتسهيل عملية نقل السجناء لتلك المحاكم ، والذي يساعد بدوره في توفير الكثير من الجهد والمال، إضافةً إلى الحفاظ على كرامة ونفسية السجين وستره.

من أجل ضمان آلية تنظيم استقدام العمالة المنزلية

د. الخثلان: يجب على السفارات الأجنبية التواصل مع وزارة الخارجية السعودية

د. صالح الخثلان
نائب رئيس الجمعية

بعد قرار اللجنة الوطنية للاستقدام والقاضي بإغلاق استقدام العاملات المنزليات من دولتي اندونيسيا والفلبين ، بعدما فرضت تلك الدول على السعودية شروط وُصفت بالتعجيزية ، وفتح المجال للاستقدام من دول أفريقيا، فإنَّ الأسر السعودية لا تزال تعيش حالة من القلق جراء تلك القرارات ، لا سيما وأنَّ المملكة تُعد الأولى خليجياً من حيث تكلفة استقدام العاملات وتأخر زمن وصولها.
من جانبه اعتبر الدكتور صالح الخثلان أنَّ شروط سفارات الدول المصدرة للعمالة تتدخل في خصوصيات المواطنين ، مؤكداً في الوقت ذاته أنَّ طلب كشف الحساب للمواطن ، وتحديد موقع منزله ومعرفة دخله الشهري وعدد أفراد أسرته ، تخضع جميعها ضمن خصوصية الفرد والتي يجب ألا تتدخل فيها جهات خارجية.
ودعا الخثلان سفارات تلك الدول بعدم التواصل المباشر مع المواطنين السعوديين فيما يخص فرض الشروط وإبرام العقود ، معتبراً أنَّ ذلك يتنافى مع الأعراف الدبلوماسية ، مطالباً بضرورة التواصل مع وزارة الخارجية والجهات ذات العلاقة في السعودية.

الجمعية تطالب وزارة التربية والتعليم

بضرورة توفير كافة السبل لمنع حرمان أي طالب من الدراسة

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية في تصريح اعلامي تلقي الجمعية العديد من التظلمات والشكاوى من أولياء أمور ضد مدارس رفضت تسجيل أبنائهم لعدم وجود مقاعد شاغرة فيها ، وحرمان بعض أبناء أسر القرى النائية من الدراسة بسبب عدم وجود مدارس للمرحلة التالية ، إضافةً إلى قيام بعض أولياء الأمور بعدم استكمال الأوراق الثبوتية التي تُمكن أبنائهم من التسجيل في المراحل الأولية، وقد أفاد الدكتور القحطاني أنَّ الجمعية خاطبت إدارات وزارة التربية والتعليم من أجل توفير كافة السبل لمنع حرمان أي طالب من الدراسة في المراحل الأولية لا سيما أنَّ التعليم أصبح إلزامياً في الوقت الحالي ، لافتاً إلى ضرورة توفير مقاعد للطلاب المقيمين في الحي وفي حال عدم تمكنها من توفيرها فلابد من التنسيق مع أقرب مدرسة بكل الطرق كي لا يُحرم الطلاب من فرصة التعليم، كما أوضح الدكتور تواصل الجمعية مع الجهات ذات العلاقة من أجل إلزام أولياء الأمور باستكمال الأوراق الثبوتية لأبنائهم ، إضافة إلى مطالباتها للوزارة بضرورة إعادة النظر في المسافة التي قررت بأربعين كيلو متراً ما بين المدارس في القرى والذي أدى بدوره لحرمان الطلاب من التعليم وأضاف «رأت الجمعية بأن الحل بافتتاح مدارس بخلاف المسافة المفروضة ، على أن تكون أقل نظراً لوعورة الطرق في تلك المواقع ، وإن تعذر فلابد من إيجاد حلول عن طريق فتح فصول إضافية للمرحلة الدراسية المطلوبة لاستيعاب طلاب جدد ريثما يتم وضع حلول مستقبلية لافتتاح المدارس».

بعد فوضى القبول والتسجيل في الجامعات

الجمعية تطالب بإيجاد آلية جديدة للحد منها

طالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بإعادة النظر في آلية عملية القبول والتسجيل الحالية المتبعة في الجامعات، وذلك بعد أن رصدت الجمعية خلال الفترة الماضية ما تناقلته وسائل الإعلام مؤخراً عن الأحداث التي صاحبت عملية التسجيل والقبول للطالبات في بعض الجامعات والتي كان من أهم أسبابها سوء التنظيم وعدم وضوح آلية عملية القبول والتسجيل نتيجة لعدم الربط بين الجامعات الأمر الذي شجع بعض المتقدمين والمتقدمات للتقديم بأكثر من جامعة في آنٍ واحد مما فوت الفرصة على الآخرين في الحصول على مقعد جامعي.

رئيس الجمعية يطالب بحماية حقوق المرضى النفسيين

طالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني بضرورة الحفاظ على حقوق المرضى النفسيين وعدم انتهاكها وذلك بعدم حصولهم على الخدمات الطبية اللازمة لهم ، الأمر الذي يضطر أسرهم إلى تقييدهم وحبسهم في المنازل لمنعهم من إيذاء أنفسهم أو من حولهم والذي يُعد انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية ، وأكد على ضرورة حصر أعدادهم ، مشيراً إلى كثرة وجودهم في المنطقة الغربية من البلاد.

من جانب آخر طالب استشاري الطب النفسي في مستشفى الحرس الوطني الدكتور جمال الطويرقي الجهات الصحية بتوفير نظاماً يحمي المرضى النفسيين من الضرر مع إيقاع العقوبة لمن يلحق بهم الأذى والإبلاغ في حال اكتشاف تلك الحالات، وقد أرجع الدكتور سبب تقييد الأسر لمرضاهم إلى ثقافة الجهل لدى الأسر مع خوفهم من عدم وجود طبيب أو سرير لهم في المستشفى، وأضاف «يمكن علاج ٧٠٪ من المصابين بالانفصام ، و٨٠٪ من المصابين بالاكتئاب ، أحياناً يكون لدى المريض فصام ذهني ويحتاج إلى العلاج لفترة طويلة ، لذا لا بد من تطبيق قانون يمنع ربط أو حبس المريض من دون رغبته كسائر الدول العربية».

من أجل الترافع المجاني عن الحالات الإنسانية

فرع الجمعية بجدة ينظم لقاءً تعاونياً بين أعضائه ومحامين

د. حسين الشريف
المشرف العام على فرع الجمعية بجدة

في إطار المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري الإنساني ، واستكمالاً لرسالة الجمعية بإحقاق الحق والعدل في المجتمع والوقوف إلى جوار المحتاج والترافع عنه دون النظر إلى المردود المالي، فقد نظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة يوم الاثنين الموافق ١٤٣٢/٩/١٥هـ، لقاءاً مفتوحاً بين أعضاء الجمعية والمحامين في المنطقة، من أجل عقد تعاون مشترك مع المحامين في مجال الدراسات والاستشارات القانونية والترافع عن الحالات الإنسانية التي ترد إلى الفرع غير القادرة على دفع تكاليف المحامين.

من جانبه أكد المشرف العام على فرع الجمعية بجدة الدكتور حسين الشريف «أنَّ الدعوة مفتوحة لكل المحامين والإعلاميين والباحثين القانونيين وكل صاحب اهتمام».

وشدد على أنَّ الجمعية تسعى لتسهيل مهمة المحامين بالترافع عن الحق لأداء رسالتهم عبر تبادل الرؤى والخبرات بين أعضاء الجمعية والمحامين.

الجمعية تُشدد على ضرورة تضمين الثقافة الحقوقية في المناهج الدراسية

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على حرص الجمعية على إدخال مبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية في التعليم العالي والعام حيث قال "اهتمت الجمعية بهذا الموضوع منذ فترة وعقدت بعض الندوات، ولدينا بعض الأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع، كما لدينا توجه كبير للحث على إضافة مواد تدرس في التعليم العالي والتعليم العام تُعنى بحقوق الإنسان ، وقد نظمنا ورشة عمل بيننا وبين وزارة التربية والتعليم ونتج عنها بعض التوصيات التي لا تزال في محل دراسة من حيث هل يكون هناك مادة منفصلة لحقوق الإنسان، أو تضاف هذه المادة وتوزع على المواد الموجودة حالياً"، وأضاف"لا شك أن تثقيف حقوق الإنسان ولاسيما في التعليم العام أمر ضروري جداً، ويسهم في رقي التعامل وتهذيب السلوك ونشر ثقافة التسامح واحترام الآخر، وهذه أمور يجب أن تتحقق بالنسبة إلى التعليم العالي، وهناك جامعات أخذت مواد جديدة بحقوق الإنسان متضمنة أربع مواد في التعليم العام، ومازلنا في مناقشة أن يكون إدماجها في المناهج الموجودة أو منهج محدد؛ لأن هناك من يشكو كثرة المناهج على الطلبة، ولكن الأفضل من وجهة نظري أن تكون مادة مستقلة ومقصودة؛ ليكون تأثيرها أكبر وأقوى وهذا أفضل من توزيعها على المناهج، وبالنسبة إلى التثقيف الذاتي فهو أمر مهم لكن إذا لم يوضع له أساس بحيث تعرف المبادئ والأوليات من الأساسيات في مناهج التعليم فلن يكفي".

بعد صدور القرار الملكي بإشراك المرأة في الانتخابات البلدية ومجلس الشورى

الجمعية تؤكد أنَّ تلك القرارت تمكنها من حصولها على حقوقها والمشاركة في صناعة القرار

تتمة ص١.. جاء في نص الكلمة التي ألقاها خادم الحريمن الشريفين - حفظه الله - «بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ، أيها الأخوة الكرام : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يُسعدني أن ألتقي بكم في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى ، سائلاً الحق تعالى أن يوفقكم في أعمالكم ، أيها الأخوة والأخوات شعب المملكة العربية السعودية إنَّ كفاح والد الجميع الملك عبد العزيز مع أجدادكم - يرحمهم الله - أثمر وحدة القلوب والأرض والمصير الواحد واليوم يفرض علينا هذا القدر أن نصون هذا الميراث ، وأن لا نقف عنده بل نزيد عليه تطويراً يتفق مع قيمنا الإسلامية والأخلاقية».

وأضاف «نعم ، هي الأمانة والمسؤولية تجاه ديننا ، ومصلحة وطننا وإنسانيته، وأن لا نتوقف عند عقبات العصر ، بل نشد من عزائمنا ، صبراً وعملاً ، وقبل ذلك توكلاً على الله لمواجهتها، إنَّ التحديث المتوازن والمتفق مع قيمنا الإسلامية التي تصان فيها الحقوق مطلب هام في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين والمترددين ، يعلم الجميع بأن للمرأة المسلمة في تاريخنا الإسلامي مواقف لا يمكن تهميشها ، منها صواب الرأي والمشورة منذ عهد النبوة ، ودليل ذلك مشورة أم المؤمنين أم سلمة يوم الحديبية ، والشواهد كثيرة مروراً بعهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا ، ولأننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي، في كل مجال عمل ، وفق الضوابط الشرعية وبعد التشاور مع كثير من علمائنا في هيئة كبار العلماء ، وآخرين من خارجها ، والذين استحسنوا هذا التوجه وأيدوه فقد قررنا التالي:

أولاً : مشاركة المرأة في مجلس الشورى ، عضواً اعتباراً من الدورة القادمة وفق الضوابط الشرعية.

ثانياً : اعتباراً من الدورة المقبلة يحق للمرأة أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية ، ولها الحق كذلك في المشاركة في ترشيح المرشحين بضوابط الشرع الحنيف».

وبدورها أكدت الجمعية "أنَّ تلك القرارات تُعداستمراراً لتوجهات خادم الحرمين الشريفين لتعزيز مشاركة المرأة السعودية في الحياة الاجتماعية وفق الضوابط التي تقرها الشريعة الإسلامية ، وأنَّ هذه الخطوة السامية المباركة تأتي متوافقة مع مطالبات الجمعية خلال الفترات الماضية بضرورة إشراك المرأة في شؤون مجتمعها مما يؤكد على استمرار نهج خادم الحرمين الشريفين الإصلاحي و دعم مشاركة المرأة في المجتمع ، وتأمل أن تقوم المرأة السعودية بدورها المؤمل منها في خدمة مجتمعها بما يعكس هذه الثقة السامية".

■ القرارات جاءت مواكبة مع مطالبات الجمعية

د. عبد الرحمن العناد

أوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أنَّ القرارات السامية ستنعكس إيجابياً على المجتمع وتطوره وذلك من خلال تمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرارات السياسية والاجتماعية نظراً لكونها تمثل نصف المجتمع، وأوضح « أنَّ العبء انتقل حالياً إلى العنصر النسائي لإثبات وجودهن بعد تمكينهن من المشاركة بعضويات برلمانية وبلدية»، مؤكداً في الوقت ذاته أن الجمعية ستدعم ذلك التوجه من خلال تقديم المشورة والنصيحة من عضوات الجمعية لأخواتهن عضوات المجالس البلدية والبرلمانية، واعتبر أنَّ تلك الخطوة ستساعد في تحسين صورة المملكة خارجياً، مشيراً إلى أنه يجب أن تتضمن تقارير المنظمات الحقوقية الدولية تلك الخطوة ، حيث قال «إذا لم تنشر المنظمات الحقوقية الدولية هذه الخطوة لأي سبب كان ، فإنَّ تقاريرها ستكون غير حيادية وغير منصفة».

ومن جهته أكد الدكتور عبد الرحمن العناد عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى أنَّ الملك عبدالله صنع تاريخاً جديداً بتلك القرارات ، لافتاً إلى أنَّ تلك الخطوة «تنم عن قراءة ممتازة للواقع العربي وضرورة تحديث المجالس البلدية وإشراك المرأة فيها كصانعة قرار بها ، في ظل استحالة تغييب نصف المجتمع عن مثل تلك المؤسسات»، وأضاف «منحنا خادم الحرمين الشريفين أكثر مما نطالب به ، خصوصاً أنَّ جل ما كنا نتوق إليه في انتخابات المجالس البلدية هو إشراك المرأة كناخبة فقط ، وها هو اليوم يعلن مشاركتها كعضوة مرشحة وناخبة أيضاً ابتداءً من الدورة المقبلة للانتخابات»،

من جانبه أكد عضو الجمعية خالد الفاخري أنَّ القرار عادل ومنصف بحق المرأة ، وقال « يدل ذلك القرار دلالة واضحة على تقدير قيادة هذا البلد للدور الحيوي والريادي للمرأة وإسهاماتها الفاعلة في بناء مجتمعها ويؤكد على الدعم الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين للمرأة في جميع المجالات وإيمانه الكامل بقدرتها العلمية والثقافية مما يساهم في تمكين المرأة من قيامها بدورها الحيوي في بناء المجتمع وفق ضوابط الشريعة الإسلامية»، في حين شددت الدكتورة الجوهرة العنقري عضو الجمعية والمستشارة في مجلس الشورى على أنَّ الخطوة المقبلة تكمن في المرأة نفسها ، وأضافت «المرأة التي تشارك بالفعل ويتم اختيارها، إضافةً للمرأة التي يجب أن تساند أختها ، وذلك في قيامها وانتهازها لهذه الفرصة لتؤدي دورها وتثبت عن جدارة أنها قادرة على القيام بهذا الدور ، وذلك بدءاً من دورها في مراحل التعليم المختلفة ، ودورها كطبيبة وفي مختلف المجالات إلى دورها كعالم على مستوى دولي»، من جانب آخر قالت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية « أنَّ الملك عبدالله لم يخيب الآمال ولا الظن ، فالذي عهدته منه بأنه سابق لعصره وفاهم للدين الإسلامي الفهم الحق المجرد من الأهواء والتقاليد ولأول مرة في مجلس الشورى تُخصص كلمة عن المرأة من أولها إلى آخرها كتأكيد على حقها في المشاركة في الحياة العامة» ، فيما وصفت الأستاذة عالية الفريد عضو الجمعية القرار بالحكيم والجريء والشجاع ، وبينت أنَّ القرار مصدر فخر واعتزاز لأنه سيبين أمرين ، أولهما أنَّ الإصلاح السياسي يبدأ من أعلى الهرم للدول الحكيمة ، فقرار الإصلاح جاء عن وعي وإرادة سياسية جادة من صاحب القرار ، والأمر الآخر يفرض هذا القرار احترام المجتمع للمرأة السعودية ككل ويعزز مبدأ المساواة ويمنع ممارسة التمييز ضد المرأة ويحد من مظاهر العنف الذي تتعرض له، ومن جهتها أكدت عضو الجمعية الدكتورة نورة الجميح أنَّ تلك القرارات جاءت متوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان وقبلها مع الشريعة الإسلامية ، وأضافت «هذا الاستهلال والإشادة والتقدير لدور المرأة وما يحويه من مدلولات ومضامين لقيمة المرأة ودورها في المجتمع يبعث على التفاؤل بأننا نخطو ولا نتوقف على المسار الصحيح للإصلاح والتحديث المتوازن المدروس الذي تصان فيه الحقوق وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية. فتلك القرارات الحكيمة الشجاعة، بمشاركة المرأة في التنمية والعمل العام واتخاذ القرار بإشراكها في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية، يحمل أبعاداً سياسية واجتماعية وحقوقية».

د. سهيلة زين العابدين

عالية آل فريد

المسؤولون يؤكدون أنَّ المرأة السعودية قادرة على العطاء ومشاركة الرجل في بناء الوطن

أوضح الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية والنائب الثاني لمجلس الوزراء أنَّ القرارات الملكية أكدت على إيمان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بدور المرأة المهم في التنمية بشكل فعال ، مؤكداً في الوقت ذاته أنَّ المملكة لديها «عناصر نسائية وطنية قادرة على العطاء وتستطيع المشاركة بكل اقتدار وبشكل فاعل في الرأي».

الأمير نايف « لدينا عناصر نسائية وطنية قادرة على العطاء والمشاركة في تنمية الوطن».

من جانبه وصف الأمير الدكتور منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية القرارات الملكية بـ «عطاء جديد للوطن والمواطن ، وتخدم الصالح العام وفق الضوابط الشرعية»، مؤكداً استعداد الوزارة لتنفيذ تلك القرارات في الانتخابات البلدية ، وأضاف « الجميع يتطلع في كل عام لهذا الاجتماع المبارك ، والحمد لله أنه من خلال متابعتنا لما أُنجز من خلال وعود قُدمت ونُفذت من خلال الاجتماع السنوي لمجلس الشورى ، والشكر لله ونتطلع للمزيد مما يحقق الصالح العام ويخدم المواطن».

آل الشيخ «صوت المرأة يعادل صوت الرجل ، وترتيبات جديدة في القاعات والمكاتب».

كما ثمن وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة المبادرة الكريمة السامية ، التي ستساهم في استثمار العقول لدعم مسيرة التنمية في الوطن ، حيث قال « توجيهات خادم الحرمين الشريفين بمشاركة المرأة تأتي امتداداً لتعاليم الشريعة السمحة والتي تكفل للجميع حق التعبير والمشاركة بالرأي في شتى المجالات المتعلقة بحياة المسلم وفقاً لضوابط الشرع وثوابت الدين».

كما أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أنَّ صوت المرأة التي ستعين كعضو في مجلس الشورى يعادل صوت الرجل ، إضافةً إلى أنها ستتمتع بكامل حقوق العضوية في المجلس مثل الرجل تماماً ، و قال «سأعلن تفاصيل أعداد العضوات وتفاصيل المشاركة لوسائل الإعلام في وقت لاحق ، فحالياً نحن نعيش فرحة الخبر بهذين القرارين ، وهما مشاركة المرأة في مجلس الشورى والمجالس البلدية»، مؤكداً في السياق ذاته أنَّ المجلس سيعمل على إجراء ترتيبات لدخول العضوات في قاعة المجلس من خلال إعادة ترتيب القاعات والمكاتب التي سيتواجدون فيها مستقبلاً ، وسيكون لهن مدخل ومخرج منفصلان بعيداً عن الأعضاء وهذه أمور إدارية سنعمل على تنظيمها في وقت لاحق»، لافتاً إلى أن المجلس لديه حالياً ١٢ مستشارة « غير متفرغة»، وأضاف « لا تقتصر مشاركتهن على قضايا المرأة فحسب ، وإنما تشمل كل قضايا المجتمع التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها».

من جانبها أكدت الأميرة عادلة بنت عبد الله آل سعود رئيسة الهيئة الإستشارية للمتحف الوطني ورئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحافظة على التراث أنَّ تلك القرارات جاءت لتؤكد على مكانة المرأة ودورها الفعال في التنمية الشاملة التي تعيشها المملكة ، حيث قال «لقد دأبت حكومتنا الرشيدة على السير بخطى الإصلاح الذي يستند إلى عقدتنا السمحة وقيمنا الأصيلة ، ومواكبة إحتياجات العصر ، كما أنَّ دولتنا تسعى جاهدة إلى استكمال النهضة التنموية في كافة القطاعات معتمدة على الاستثمار في الطاقة البشرية من كلا الجنسين ، وعليه فإنَّ الاستفادة من عطاء المرأة جزء لا يتجزأ من هذا التوجه الحكيم».

فيما اعتبر وزير العدل الدكتور محمد العيسى القرارات بأنها تفعيلاً شرعياً لدور المرأة الحيوي ، لافتاً إلى «أن مشاركتها يعد من التحولات التي يفرضها الزمن ويصعب تجاهلها ، ولابد من التعاطي إيجاباً مع حراكها وأن نستصحب في كل شأن من شؤون هذا الحراك نصوص الشريعة». من جهته أشاد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة بتلك القرارات موضحاً دور المجتمع الكبير في بناء الوطن والتكاتف بين جميع أجناسه من أجل تنميته .

من جانبها قالت عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتورة ثريا عبيد «نحن متفائلون بالقرار، خصوصاً أنَّ صوت المرأة أصبح مسموع ، وأننا سنتغلب على مشكلاتنا بنسبة ٥٠ في المئة ، من خلال مناقشتها وتكون مشاركة بها في اتخاذ القرار».

الأمير نايف بن عبد العزيز

الأمير منصور بن متعب

د. عبدالله الربيعة

د. عبدالله آل الشيخ

د. محمد العيسى

د. عبد العزيز خوجة

د. ثريا عبيد

سيدات المجتمع : القرار الملكي يعزز مكانة المرأة في المشاركة الفعالة لتنمية الوطن وتطوره

رحبت الأوساط النسائية السعودية من ناشطات وأكاديميات ومواطنات بالقرار الملكي القاضي بانضمام المرأة لمجلس الشورى والمجلس البلدي ممثلة في عضوية كاملة وناخبة ، مؤكدين أن ذلك القرار يعد نقطة تحول في مسيرة المرأة السعودية ويعزز من دورها في الحياة العامة وصنع القرار وخدمة المجتمع ، وأكدوا في الوقت ذاته أنَّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله آل سعود هو من دعم مسيرة المرأة في كل مجالاتها، وهو الذي دفعها للعمل والإنتاج ومشاركة الرجل في نهضة الوطن كونها تمثل نصف المجتمع ، لاسيما وأنها في عهده تقلدت الكثير من المناصب القيادية الهامة وحققت إنجازات محلية وعالمية ، إضافةً إلى أن ذلك القرار سيدعم زيادة فرص عمل المرأة السعودية بما لا يتعارض مع ضوابط الشريعة الإسلامية.

تُعتبر من أوائل الرسائل التي تناولت عمل الجمعية

طالبة ماجستير تُعِد رسالة عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وآليات عملها

نُوقشت مؤخراً في كلية الآداب بجامعة الملك سعود رسالة ماجستير في علم الاجتماع بعنوان « العوامل المؤدية لمراجعة المرأة السعودية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان » للباحثة البندري سعود السهلي و تحت إشراف الدكتور إبراهيم إسماعيل عبده ، و تُعتبر هذه الرسالة من أوائل الرسائل التي تناولت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وقد تطرقت تلك الدراسة إلى طبيعة العمل في الجمعية وآلياته والحالات التي تتلقاها ، بالإضافة إلى طبيعة القضايا التي توليها الجمعية اهتمامها ، وقد ركزت الباحثة في دراستها على معرفة العوامل التي أدت لمراجعة المرأة السعودية للجمعية ومعرفة أبرز خصائصها الاجتماعية والحقوق التي تطالب بها، وقد سهلت الجمعية من مهام الباحثة في مجال دراستها والتي تعد إضافة مهمة في مجال الدراسات الحقوقية في المملكة.

ملخص الدراسة

هدفت الباحثة من خلال دراستها إلى التعرف على العوامل المؤدية لمراجعة المرأة السعودية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وذلك من خلال التعرف على الخصائص الاجتماعية للنساء المراجعات للجمعية ، والتعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية لمراجعتهن ، وأهم الحقوق التي طالبن بها ونظرتهن للجمعية بعد مراجعتها.

من جانب آخر تركزت مشكلة الدراسة على أن مراجعة المرأة السعودية للجمعية موضوع جديد لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتدقيق ، فضلاً على أن موقف بعض النساء قد تغير أمام من سلب حقوقهن ، فلم تعد المرأة تقف مكتوفة الأيدي كما في السابق، بل أصبحت تطالب به عبر مؤسسة رسمية متخصصة.

كما اختارت الباحثة أن يكون مجتمع الدراسة هو المرأة السعودية المراجعة للجمعية وذلك لعدة أسباب والتي أهمها : تخصص الدارسة علم اجتماع المرأة، والمرأة السعودية هي رب الأسرة باختلاف حالتها الاجتماعية سواء متزوجة حالياً أو مطلقة أو أرملة أو مهجورة.

أهمية الدراسة

انقسمت أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وعملية ، فالعلمية تمحورت حول كون المرأة جزء مهم وحيوي في بناء الأسرة والمجتمع ، وأي خلل يطرأ على قيامها بدورها بشكل طبيعي سيؤثر بشكل كبير على بناء الأسرة والمجتمع ، إضافة إلى ندرة وجود دراسات تهتم بحقوق المرأة والمطالبة بها عبر مؤسسات رسمية في المملكة ، كما حاولت الدراسة معرفة العلاقة بين المرأة السعودية والمجتمع المدني من خلال لجوءها للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، أما الأهمية العملية فسعت إلى تقديم مؤشرات عن النساء السعوديات المراجعات للجمعية ، إضافةً إلى إبراز أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة السعودية المراجعة، ونظراً لندرة الدراسات التي تناولت حقوق المرأة ستكون تلك الدراسة حافزاً لبعض الباحثين المهتمين بمطالبة المرأة لحقوقها من أجل الارتكاز على أساس علمي شامل لوضع خطة متكاملة للتصدي لمشكلة انتهاك حقوق المرأة السعودية.

التوصيات

توصيات عامة:

١- إجراء المزيد من الدراسات حول مراجعة المرأة السعودية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في كافة الفروع السبعة وليس فقط في الرياض ، لكي يتسنى للمسؤولين التصدي لمشكلة انتهاك حقوق المرأة.

٢- إيجاد نظام موحد للأحوال الشخصية في المملكة وذلك لتوحيد الأحكام الصادرة من القضاة في المحاكم.

٣- إيجاد شرطة أسرية مختصة بقضايا العنف.

٤- إنشاء قاعدة إحصاءات موحدة بين الجمعية وهيئة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية والمحاكم.

توصيات للجمعية:

١- تعديلات السجلات الإحصائية السنوية الصادرة من الجمعية لتشمل كافة بيانات المراجعين والمراجعات.

٢- إنشاء مكاتب للجمعية في المحاكم ووزارة الشؤون الاجتماعية ، لتسهيل وصول المرأة المطالبة بحقها.

٣- التوعية بوجود الجمعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي من أهمها القناة السعودية الأولى و قناة mbc.

توصيات لوزارة التربية والتعليم:

١- إدراج مواد دراسية تتناول حقوق الإنسان في المرحلة الثانوية والجامعية.

٢- إعطاء الطفل الذي لا يملك أوراق ثبوتية حق الدراسة في المرحلة الابتدائية ، على ألا ينتقل للمرحلة المتوسطة إلا بوجودها .

توصيات إلى المحاكم:

١- إنشاء محكمة أسرية مختصة بقضايا الأسرة فقط.

٢- إعطاء القضاة دورات في علم النفس ، من أجل تحسين الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية.

٣- إجبار الطليق بالنفقة على أبنائه.

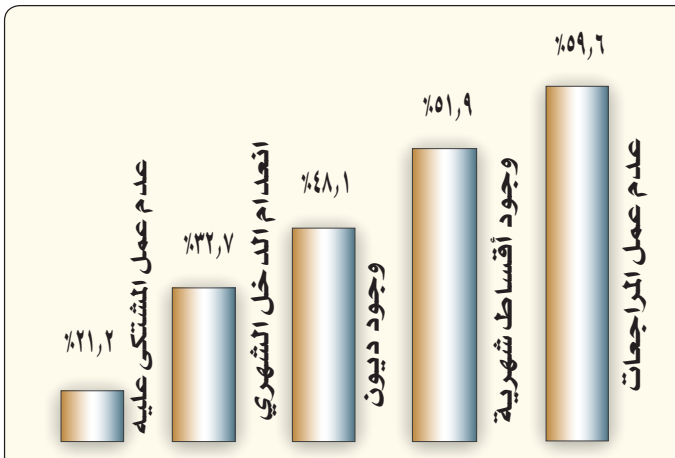

العوامل الاقتصادية المؤدية لمراجعة المرأة السعودية للجمعية

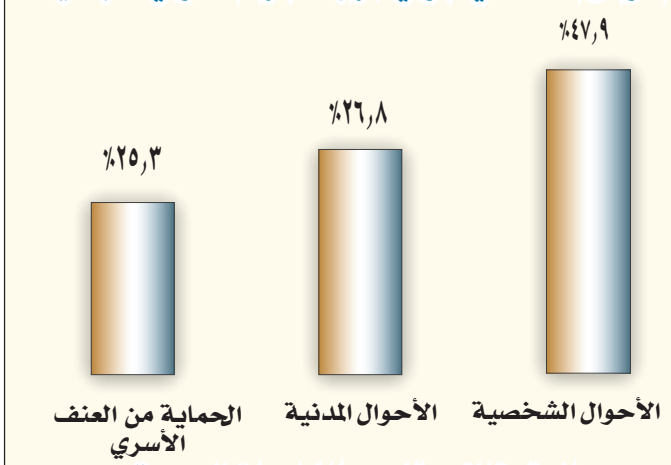

الحقوق التي طالبت بها المراجعات للجمعية

بعض الإحصائيات عن الدراسة

ضمن جهود وزارة العدل لتطوير القضاء
مؤشرات لقياس أداء المحاكم عبر بوابتها الالكترونية

ضمن المرحلة التقنية لمشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء ، دشنت وزارة العدل مجموعة من التقارير والمؤشرات التفاعلية لقياس أداء المحاكم، حيث تعرض نسب ورود القضايا وأعدادها في المحاكم ومقارنتها ببعضها البعض وتحليل القضايا وتفاصيلها وتزايدها في المناطق والمدن على هيئة رسوم وأشكال بيانية.

وتتميز تلك المؤشرات بتفاعلها المباشر وسهولة تعاملها مع المستفيد حيث يستطيع تتبع مسار قضية معينة في عدة سنوات يتم اختيارها، وتهدف تلك الخدمة إلى توفير معلومات مفيدة للجهات البحثية والإرشادية من أجل معالجة أسباب انتشار بعض القضايا، وقد احتوت المؤشرات التفاعلية للوزارة على ثلاثة أنواع رئيسية، وهي مؤشرات المحاكم ، ومؤشرات القضايا ومؤشرات المناطق.

وقد احتوت مؤشرات المحاكم على ثمانية مؤشرات وهي (المحكمة السنوية ، مقارنة العمل في المحاكم العامة سنوياً ، مقارنة العمل في المحاكم الجزئية سنوياً، التزايد في محكمة معينة خلال عدة سنوات، مقارنة العمل في المحاكم العامة خلال شهر معين ، مقارنة العمل في المحاكم الجزئية خلال شهر معين ، عرض المحاكم الجزئية مرتبة حسب حجم العمل سنوياً، عرض المحاكم العامة مرتبة حسب حجم العمل سنوياً).

في حين احتوت مؤشرات القضايا على ستة مؤشرات وهي (مقارنة ورود القضايا الإنهائية في المحاكم الشهرية ، مقارنة ورود القضايا الحقوقية في المحاكم شهرياً ، القضايا الإنهائية الواردة في المحكمة يومياً، القضايا الحقوقية الواردة في المحكمة يومياً ، القضايا الإنهائية الواردة في المحكمة شهرياً ، القضايا الحقوقية الواردة في المحكمة شهرياً).

بينما احتوت مؤشرات المناطق على ستة مؤشرات و هي (مقارنة القضايا الإنهائية في المناطق سنوياً ، مقارنة القضايا الحقوقية في المناطق سنوياً ، مؤشر نمو قضية حقوقية سنوياً في المناطق ، نمو قضية حقوقية شهرياً في منطقة معينة ، نمو قضية إنهائية سنوياً في المناطق ، نمو قضية إنهائية شهرياً في منطقة معينة).

بهدف مكافحة الإرهاب
السعودية والأمم المتحدة تؤسسان مركزاً دولياً

تم مؤخراً توقيع اتفاقية بين السعودية ومنظمة الأمم المتحدة في نيويورك ، من أجل تأسيس مركز «الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب»، وقد قام بتوقيع الاتفاقية كلاً من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون .

ويهدف المركز إلى إيجاد استراتيجية دولية لمنع تمويل العمليات الإرهابية ومكافحة غسيل الأموال والجريمة الدولية ، ودعم التعاون الاستخباري الدولي ، وإيجاد قاعدة معلومات لمساعدة الدول النامية لمكافحة الإرهاب ودعم ثقافة الحوار وإرساء مبادئ حقوق الإنسان ، وقدمت السعودية تمويلاً للمركز بمبلغ وقدره ١٠ ملايين دولار.

الجدير بالذكر أنَّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله آل سعود دعا خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في الرياض عام ٢٠٠٥م لتأسيس ذلك المركز .

وزارة الصحة تصدر الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين

في بادرة الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط ، وضمن جهود وزارة الصحة من أجل مكافحة التدخين وتقديم المساعدات الطبية للراغبين في الإقلاع عن ممارسة التدخين ، فقد اعتمد وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين ، ليكون مرجعاً لجميع القطاعات الطبية العاملة بالمملكة ، وقد أكد المشرف العام على برنامج مكافحة التدخين بوزارة الصحة الدكتور ماجد المنيف أن «الهدف الرئيسي لإعداد واعتماد هذا الدليل هو تقديم أفضل الخدمات والطرق العلاجية لكل مدخن يرغب في الإقلاع إلى جانب توحيد إجراءات العمل لكل مراكز الإقلاع عن التدخين والاعتماد على الطرق الطبية المعتمدة علمياً».

وأضاف « سيساهم هذا الدليل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والحرص على عدم الهدر المالي دون فائدة مرجوة ، وسيساهم أيضاً في التأصيل العلمي للدورات التدريبية لتأهيل العاملين في مجال الإقلاع عن التدخين وسيبني قاعدة متينة لمشروع التطوير والتوسع في مساعدة المدخنين الراغبين في الإقلاع على المستوى الوطني لجميع المؤسسات الطبية العاملة في ذلك المجال».

من أجل تطوير السلك القضائي
خادم الحرمين الشريفين يصدر العديد من الأوامر الملكية

في إطار الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله آل سعود - حفظه الله - من أجل تطوير السلك القضائي وتحسين الشؤون الوظيفية والدعم المتواصل لمنسوبيها وتشجيعهم على مضاعفة جهودهم، فقد أصدر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين في يوم الإثنين ١٤٣٢/٩/١٥هـ، العديد من الأوامر الملكية والتي من أهمها :

١- يفرغ قضاة في المحاكم العامة أو يكلفون خارج وقت الدوام الرسمي من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية ويتخذ رئيس المجلس الأعلى للقضاء بعد التنسيق مع وزير التجارة والصناعة رئيس لجنة المساهمات العقارية ما يلزم حيال ذلك.

٢- تتولى لجنة المساهمات العقارية إصدار القرارات اللازمة في شأن التنفيذ على أموال أصحاب المساهمات الثابتة والمنقولة بما يغطي حقوق المساهمين وإحالتها إلى قضاة التنفيذ في المحاكم العامة لتنفيذها.

٣- على الجهات المعنية (وزارة الداخلية ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، وزارة العدل ، وزارة الشؤون البلدية والقروية) سرعة التجاوب مع طلبات لجنة المساهمات العقارية خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ الطلب.

٤- يخصص عشرون مليون ريال للجنة المساهمات العقارية للصرف منه على مكافآت أعضائها وتعاقداتها مع الكوادر البشرية والمكاتب الاستشارية ومن يتم الاستعانة بهم .

٥- ترقية وتعيين ٤٧ قاضياً ، حيث شمل الأمر ترقية قاضيين إلى درجة وكيل محكمة (ب) ، و٨ قضاة إلى درجة قاضي (أ)، و٣ قضاة إلى درجة قاضي (ب)، وتعيين ١٠ قضاة على درجة قاضي (ب)، وتعيين ٢٤ ملازماً قضائياً.

تعاون مشترك بين لجنة السجناء المعسرين ولجنة تراحم لسداد ديون السجناء المعسرين

في إطار تمكين السجناء المعسرين من الاستفادة من الأمر الملكي رقم ١/٢٥ الصادر بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ، والذي يتضمن السداد عن فئة معينة من المعسرين ، فقد تم مؤخراً عقد اجتماع تعاوني بين لجنة السجناء المعسرين ولجنة تراحم من أجل إعداد قوائم بأسماء المعسرين ممن تقل مديونياتهم عن عشرة آلاف ريال وإحالتهم للجنة حيث سيتم الإفراج عنهم ، أما من تزيد مديونياتهم عن ذلك فسيتم إدخالهم ضمن لجنة مختصة للنظر فيها ، كما سيتم العمل على الحصول على مصادر إضافية للسداد من أهمها تبرعات فاعلي الخير.

من جهته أكد رئيس لجنة المحامين للسجناء المعسرين أشرف السراج وعضو لجنة «تراحم» المستشار غازي الصبان « أنَّ هناك حداً معيناً من الأموال المترتبة عليهم تقوم بدفعها الدولة ، فيما تقوم لجنة رعاية السجناء بتجميع بقية المبلغ المتبقي عن طريق رجال الأعمال المبادرين لمساعدة السجناء».

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وشركة المستثمر المالية
يشهدان إطلاق أول صندوق مالي لدعم المنشآت التقنية

استمراراً لدعم الشراكة المتوازنة بين القطاع الحكومي والخاص للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني عبر توطين وتطوير التقنية في المملكة ، وذلك بتوفير الدعم المالي للمشاريع التقنية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو ، وقعت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ممثلة في برنامج بادر لحاضنات التقنية اتفاقية تعاون مع شركة المستثمر للأوراق المالية لإنشاء صندوق لتمويل المنشآت التقنية ، والذي يُعد الأول من نوعه في المملكة ، وبموجب الاتفاقية سيتم تقديم العديد من التسهيلات التي تساعد الشباب السعودي في تحويل مشاريعهم التقنية إلى مشاريع استثمارية تجارية ناجحة تعود عليهم بالنفع والفائدة، وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للشباب السعودي ، إضافة إلى بناء قاعدة علمية وتقنية كبرى في المملكة تساهم في خدمة التنمية في مختلف المجالات.

من جهته اعتبر الدكتور عبد العزيز الحرقان مدير برنامج بادر ، « تلك الاتفاقية بأنها ستكون المسؤولة عن تقييم المشاريع التقنية الباحثة عن التمويل المالي وتقديم الاستشارة المطلوبة حول أي مشروع وفقاً لأفضل المعايير المهنية ومن ثم طرحها على الصندوق».

بالتعاون مع ٥٨ خبيراً لبنانياً

اليونيسيف تصدر كتاب "حقائق للحياة"

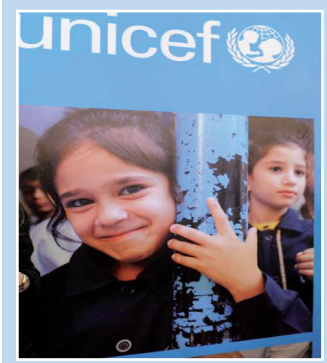

أصدر مكتب اليونيسيف في لبنان وبالتعاون مع ٨٥ خبيراً لبنانياً يوم الأربعاء ١٥ حزيران ٢٠١١م ، كتاب «حقائق للحياة» ، يعكس الواقع الاجتماعي والصحي للمجتمع اللبناني ويعطي الفرص المجانية للجميع للتعرف والمحافظة على أسس الحماية والصحة ، إضافة إلى توفير معلومات وحقائق أساسية في سبل الوقاية من المشاكل الصحية الأساسية والأمراض الأكثر انتشاراً في لبنان ، إضافة إلى إثراء الشباب والفتيات بمعلومات ومعارف صحية سليمة ، تساعدهم على اكتساب المهارات الحياتية إزاء الصحة العامة والشخصية لهم.

اعتمد الكتاب في أسلوبه على هدفين وهما العمق وبساطة اللغة لنقل الرسائل بصورة واضحة وبعيدة عن التعقيد ،حيث تميزت مادته العلمية بسهولة فهمها واستيعابها، من جانبه شدد وزير الشؤون الإجتماعية الدكتور سليم الصايغ على أهمية ذلك الكتاب قائلاً «يُعنى هذا الكتاب بالمواليد الجدد وبأساليب رعايتهم منذ ما قبل فترة الحمل حتى سنوات البداية وبالمراهقين الذين يواجهون اليوم تحولات مجتمعية تفرض على نفسها تحديات وضغوطات عليهم ، هذا الإنتاج يُغني المكتبة العربية التي تفتقر إلى مثل هذه الوسائل التثقيفية، ومن شأنه إذا استعمل في سياق العمل المجتمعي أن يُغير في سلوكيات ومعارف لتصبح أكثر سلامة وأكثر أمناً ورفاهية على الأطفال وأسرهم»، كما أكدت المديرة الإقليمية لليونيسيف السيدة شهيدة أظفر أن كتاب «حقائق للحياة» من أهم المراجع لليونيسيف عالمياً حيث تم طباعة ١٥ مليون نسخة منه في العالم في ٢١٥ لغة وقالت «كل منا له دور في نقل رسائل حقائق للحياة لأن المجتمع له الحق في المعرفة والوقاية من الأمراض التي يمكن تفاديها».

حضر احتفال إطلاق الطبعة الأولى من كتاب «حقائق للحياة» كلاً من الدكتور سليم الصايغ وزير الشؤون الاجتماعية والمديرة الإقليمية لليونيسيف السيدة شهيدة أظفر ، وممثلة اليونيسيف في لبنان السيدة آنا ماريا لوريني ، والسيدة نانسي عجرم سفيرة النوايا الحسنة لليونيسيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هل وضع حقوق الانسان في الدولة التي ستسافر لها يهمك؟

انطلقت مطالبات من تحت سقف البرلمان الألماني بوضع معلومات عن أوضاع حقوق الإنسان في كتيبات إرشادات السفر للدول التي يتوجه إليها الألمان بغرض السياحة حيث قال رئيس لجنة السياحة في البرلمان كلاوس بريهمغ في تصريح لصحيفة «دي فيلت» الألمانية ١٩ أغسطس ٢٠١١ أنه يطالب بأن يتم الإشارة بشكل تطوعي في كتيبات إرشادات السفر إلى أوضاع حقوق الإنسان في الدولة التي يرغب السائحون في السفر إليها حيث قال: «يتعين أن نسأل أنفسنا ما إذا كان من المعقول السفر إلى دول تحكمها أنظمة ديكتاتورية»، موضحاً أن السائحين يحملون «مسؤولية أخلاقية كبيرة جداً». بينما أكد أنه لا يقصد بذلك الدعوة للإمتناع عن السفر إلى الدول التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية، إلا أنه قال: «لكن كيف سيكون شعورك عندما تكون في منتجع فاخر تحت النخيل بينما يعيش الناس خارج السور بلا حرية؟».

عبر تقرير عالمي : النرويج أفضل مكان للأمومة وأفغانستان الأسوأ

أفادت منظمة «إنقاذ الطفولة» الأمريكية، عبر تقريرها السنوي «وضع الأمهات في العالم لعام ٢٠١١م»، أنَّ أفغانستان هي أسوأ دولة يمكن أن تعيش فيها الأمهات في العالم في حين تبوأت النرويج أفضل الدول ، وأوضح التقرير أن أفغانستان تعاني من أعلى نسبة للوفيات عند الولادة وأدنى معدل لمتوسط العمر المتوقع للإناث والذي يبلغ ٤٤ عاماً ، مؤكداً أنَّ هناك ٥٠ امرأة تموت يومياً أثناء الولادة في أفغانستان ، في حين أنَّ امرأة من بين كل ثلاث نساء تتعرض لسوء المعاملة الجسدية أو الإعتداء الجنسي ، وقد تميزت النرويج بأعلى معدل لدخل المرأة ، وأقل نسبة

اليوم العالمي للعمل الإنساني

تخليداً لذكرى تفجير فندق القناة في بغداد عام ٢٠٠٣، الذي أودى بحياة ٢٢ موظفاً في الأمم المتحدة، والذي كان من بينهم الممثل الخاص بالأمين العام للأمم المتحدة السيد سيرجيوفيرادي ميللو ، فقد اعتمدت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ يوم ١٩ آب/ أغسطس من كل عام ، يوماً عالمياً للعمل الإنساني ، من أجل زيادة الوعي العام بأنشطة المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم ، والتوعية بمدى أهمية التعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويسعى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى تأمين حصول الأشخاص الذين يواجهون الأخطار على مساعدات تنقذ حياتهم ، دون الأخذ في الاعتبار عن أماكن تواجدهم أو انتماءاتهم الدينية أو الاجتماعية أو جنسياتهم، كما يعتمد الكثير من العاملين على حمايتهم من قبل كل الأطراف ليتمكنوا من أداء واجبهم أينما كانوا .

تاريخ العمل الإنساني

منذ أن خلق الله الكون ، والكوارث الطبيعية تهدد سلامة حياة الإنسان ، فقد كان الإنسان يقاومها بكل ما أوتي من قوة ، ولكن بقيت بعض الأخطار تفوق قوته وقدرته، مما اضطره لطلب المساعدة من الآخرين، فكل الأديان السماوية تحث على أعمال الإغاثة الإنسانية ، وتتطلب تلك الأعمال تظافر جهود الجهات الحكومية والأهلية والأفراد، فديننا الحنيف رفع مكانة العمل التطوعي إلى مستوى العبادة فقد قال تعالى ﴿ وَمَنْ تَطَوعَ خَيْرَاً فَإِنَّ اللّه شَاكِرٌ عَلِيْمٌ﴾.

احتفاليات عالمية

تحت شعار «نحن عمال المساعدات الإنسانية»، احتفلت منظمة الصحة العالمية في التاسع عشر من أغسطس ٢٠١١م ، باليوم العالمي للعمل الإنساني ، وقد سلطت الضوء على الجهود المبذولة من قبل العاملين في المجال الإنساني ، إضافةً إلى إحياء ذكرى من قتل أو أصيب من العاملين في المجال الإنساني .

كما أكدت المنظمة على أن الهدف من الاحتفال هو :

- إتاحة الفرصة أمام الأفراد لتعلم المزيد عن الأوساط العاملة في المجال الإنساني والأنشطة التي يمارسونها والمشكلات التي يواجهونها.
- إحياء ذكرى الذين أصيبوا أو قتلوا أو خطفوا أثناء القيام بالعمل الإنساني.
- إظهار الجهود المبذولة من قبل المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في المجال الإنساني.

تقرير العمل الإنساني

طالبت اليونيسيف الدول الأعضاء بتوفير ١,٤ مليار دولار أمريكي لدعم برامجها الإنسانية من أجل مساعدة ضحايا الأزمات الإنسانية من النساء والأطفال للصمود أمام آثار تلك الأزمات، و مواجهة الاستعداد للأزمات قبل وقوعها وتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وتسليط الضوء على أهمية الحد من مخاطر الكوارث.

جاءت تلك النداءات عبر تقرير أصدرته مؤخراً عن العمل الإنساني من أجل الأطفال لعام ٢٠١١م ، حيث قالت نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، هيلدا جونسون «إنَّ الاستثمار في الأطفال ودعم صمود البلدان والمجتمعات المعرضة للخطر لا يقصران الطريق إلى الانتعاش فقط ، ولكنهما أيضاً يساعدان على التكيف مع المخاطر المتوقعة والتخفيف من الخسائر عند وقوعها».

الجدير بالذكر أن اليونيسيف استجابت خلال عام ٢٠١٠م إلى ٢٩٠ حالة إنسانية في ٩٨ بلداً ، كما شهد ذلك العام الكثير من الأزمات الإنسانية والتي من أبرزها الفيضانات في باكستان والتي غطت خمس أراضيها ، وزلزال هايتي الذي أودى بحياة ٢٠٠,٠٠٠ شخص وشرد الملايين ، إضافة إلى نقص الغذاء والمجاعة التي شهدها الصومال ، وأشارت المنظمة إلى العواقب الوخيمة لتلك الأزمات على الأطفال والتي من أهمها تجنيدهم في القوات المسلحة ، وتعرضهم للعنف الجنسي.

- الصينيون القدماء أول من بدءوا بنظام التطوع لمواجهة أخطار الكوارث.
- أول تنظيم للعمل التطوعي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٣م.

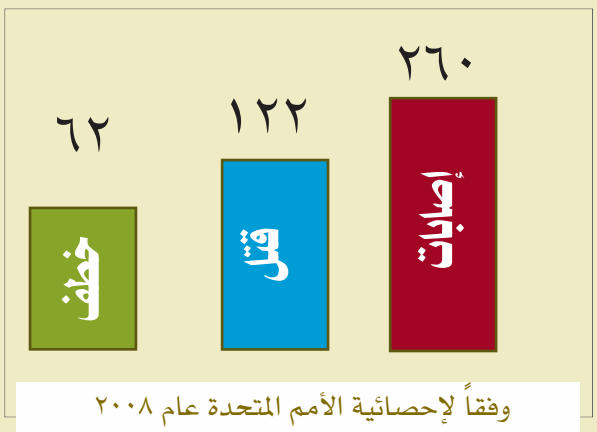

وفقاً لإحصائية الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨

حقائق وأرقام حول الإغاثة الإنسانية

استشارات قانونية

ماهي الحالات التي يمكن فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة في العقوبة؟

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

نظام الإجـراءات الجزائية أوضـح أنـه يجوز لأي من الخصوم طلب إعـادة النظر فـي الأحـكام النهائية الصـادرة بالعقوبة وفقـاً لأحـوال محـددة وهـي :
١- إذا حُكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حياً.
٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة ذاتها، وكان بين الحكمين تناقض يفهم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما.
٣- إذا كان الحكم قد بُني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها أو بُني على شهادة ظهر بعد الحكم أنها شهادة زور.
٤- إذا كان الحكم بُني على حكم صادر من إحدى المحاكم ثم ألغي هذا الحكم.
٥- إذا ظهر بعد الحكم بينات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه البينات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه أو تخفيف العقوبة حيث يتم رفع طلب إعادة النظر بصحيفة تقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم، ويجب أن تشتمل صحيفة الطلب على بيان الحكم المطلوب إعادة النظر فيه وأسباب الطلب ، إلا أنه لا يترتب على قبول المحكمة طلب إعادة النظر من حيث الشكل وقف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادراً بعقوبة جسدية من قصاص أو حد

اعرف

المادة الخامسة (١)
تحترم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين عند الاقتضاء ، أو أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل ، في أن يوفروا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة ، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة (١)
١- تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة.
٢- تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

المادة السابعة (١)
١- يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في الاسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما.
٢- تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان ، ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

المادة الأولى (٢)
يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق ، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة الثانية (٢)
لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان ، دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسي ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.
وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص ، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سياسته.

المادة الأولى (٣)
١- البشر جميعاً أسرة واحدة جمعت بينهم العبودية لله والنبوة لآدم وجميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية وفي أصل التكليف والمسؤولية دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي أو غير ذلك من الاعتبارات ، وأن العقيدة الصحيحة هي الضمان لنمو هذه الكرامة على طريق تكامل الإنسان.
٢- أن الخلق كلهم عيال الله وأن أحبهم إليه أنفعهم لعياله ، وأنه لا فضل لأحد منهم على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح.

المادة الثانية (٣)
١- الحياة هبة الله وهي مكفولة لكل إنسان وعلى الأفراد والمجتمعات والدول حماية هذا الحق من كل إعتداء عليه ، ولا يجوز إزهاق روح دون مقتضى شرعي.
٢- يحرم اللجوء إلى وسائل تفضي إلى إفناء الينبوع البشري.
٣- المحافظة على استمرار الحياة البشرية إلى ما شاء الله واجب شرعي.
٤- سلامة جسد الإنسان مصونة ، ولا يجوز الاعتداء عليها ، كما لا يجوز المساس بها بغير مسوغ شرعي ، وتكفل الدولة حماية ذلك.

المادة الثالثة (٣)
١- في حال استخدام القوة أو المنازعات المسلحة ، لا يجوز قتل من لا مشاركة لهم في القتال كالشيخ والمرأة والطفل وللجريح والمريض الحق في أن يداوي وللأسير أن يطعم ويؤوي ويكسى ، ويحرم التمثيل بالقتلى ويجب تبادل الأسرى وتلاقي اجتماع الأسر التي فرقتها ظروف القتال.
٢- لا يجوز قطع الشجر أو إتلاف الزرع والضرع أو تخريب المباني والمنشآت المدنية للعدو بقصف أو نسف أو غير ذلك.

المادة الرابعة (٣)
لكل إنسان حرمته والحفاظ على سمعته في حياته وبعد موته وعلى الدول والمجتمع حماية جثمانه ومدفنه.

(١) اتفاقية حقوق الطفل. (٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (٢) إعلان القاهرة.

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الوطن al-watan

مشروع تركي جديد لحماية المرأة المعنفة

في إطار الجهود التركية المبذولة للحد من العنف والإيذاء الجسدي التي تتعرض له المرأة التركية يومياً من زوجها ، قامت الحكومة التركية بإطلاق مشروع للحماية من العنف وهو عبارة عن قلادة وسوار تحتوي على زر ترتديه المرأة وبمجرد تعرضها للعنف تقوم بالضغط على الزر لإبلاغ مركز حماية ودعم المرأة التركية لإنقاذها من العنف .

الجدير بالذكر أن أحدث الإحصاءات تشير إلى تعرض ٣٥ امرأة تركية للعنف من قبل زوجها ، إضافةً إلى أنه ما يقارب ٦٧ ألف امرأة معنفة اتصلن بالشرطة خلال الستة أشهر الماضية طلباً للحماية.

هيئة التحرير

حقوق

المشرف العام
د. مفلح بن ربيعان القحطاني
nshr1@yahoo.com

التحرير
مركز المعلومات
nshrsa@gmail.com

التصميم والإخراج
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
www.nshr.org.sa

عناوين الجمعية

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١٢١٠٢٢٢٣ فاكس: ٠١٢١٠٢٢٠٢ ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١
فرع منطقة مكة المكرمة: جدة- حي المحمدية - طريق المدينة النازل هاتف : ٠٢٦٢٢٢٢٦١ فاكس ٠٢٦٢٢٢١٩٦ ٠٢٦٢٢٧٢٣٥
ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١
فرع منطقة جازان : هاتف ٠٧٣١٧٥٥٦٦ - ٠٧٣١٧٠٠٤٤ - فاكس : ٠٧٣١٧٣٣٤٤ ص.ب ٤٧٦
فرع منطقة الجوف : سكاكا - حي العزيزية - هاتف ٠٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس ٠٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦
فرع منطقة الشرقية : هاتف ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤
مكتب المدينة المنورة : هاتف ٠٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠٤٨٦٦٤٥٤٩ ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١
مكتب العاصمة المقدسة: هاتف ٠٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس ٠٢٥٥٤٥٢١٢

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن أراء أصحابها

ثقافة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان وتقييم الدول

يزداد الاهتمام يوماً بعد يوم بحقوق الإنسان نظراً لما تمثله هذه الحقوق من أهمية في الحفاظ على حريات الأفراد وضمان حصولهم على حقوقهم ، فالواضح أنَّ احترام الإنسان وتمكينه من الحصول على حقوقه كاملة دون نقصان و المكفولة له في الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية من أهم المعايير لتقييم تقدم أو تخلف الدول في وقتنا الحاضر، بمعنى أنَّ الدول التى تُطبق مبادئ حقوق الإنسان على أراضيها وتوفر الآليات الكفيلة بعدم انتهاك هذه الحقوق تُعتبر من الدول الرائدة في رعايتها وحمايتها لحقوق الإنسان ، حيث أنَّ الدول يقع على عاتقها أمرين في غاية الأهمية ألا وهي :

١- إصدار الأنظمة الداخلية وتعديل ما يلزم منها بحيث تتضمن حماية لحقوق الأفراد من أي انتهاك أو تجاوز و اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق مبدأ المساواة في التقاضي و تطبيق الأنظمة.

٢- الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والعمل على تطبيقها على أرض الواقع .

حيث إنَّ التحديات التي تواجه الدول يتطلب منها بذل المزيد من الجهد في الرقابة على أجهزتها التنفيذية خاصة ما يتعلق منها باحتياجات الأفراد لضمان عدم انتهاك الحق ومحاسبة من يتهاون في إعطاء الأفراد حقهم ، حيث أنَّ أي دولة تُعتبر منتهكه لالتزاماتها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان عندما تتخلف عن اتخاذ خطوات ذات فعالية لمنع تجاوزات الأجهزة التنفيذية التابعة لها أو التحقيق فيها أو المعاقبة عليها، لذا كان من الواجب على الدول العمل على ضمان تنفيذ ما جاء في أنظمتها الداخلية وما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حقوق وحريات أساسية للإنسان والتي تشمل الحق في عدم التمييز والحق في الحياة والحرية والأمن والمساواة أمام القانون والحق في التعبير وإبداء الرأي بالإضافة للحق في العمل والتعليم لما لذلك من أثر واضح في حماية حقوق الإنسان .

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
عضو الجمعية و المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
Nshr1@yahoo.com